

والتحريم هو طلب كلف عن الفعل طلبا عاما زما كسب الخمر والزنا والكرهية  
هي طلب كلف عن الفعل طلبا عاما زما كسب الخمر والزنا والكرهية  
شكلا وأما الأباحة فهي إذهاب الشرع في الفعل والتركة مما غير تنجيس  
لأحد على الآخر كالتصامم والبيع والشراء وإزالة بعض العمل على الحسنة المذكورة  
ثلاثة في الصحيح والباطل وخلافه لا يوجب إباحة إنما يوجب التحريم ما يتعلق  
به التوفيق ويستند به وإلّا باطل ما لا يتعلق به التوفيق ولا يعتمد به خلاف  
الأولى كطلب قيام الليل في غير ذلك بالالتزام على النهي في حقه كقول  
الذي كلفه فيطلق على النهي أنه خلاف الأولى ولا يطلق تقليدا منكره وهو  
الوضع فيها أي للطلب والإباحة عبارة عن نصب الشارع إمامة على حكم  
بذلك الأحكام المحيية وهي في الأمانة بغير العبرة بالسبب والشرط والمائة  
ووجه المحصران ما يجعله الشارع إمامة على حكمه تلك الأحكام أما أن يجعل  
كل واحد من وجوده وعدمه إمامة ولا يوجب عدمه شيئا أو وجوده  
فقط فالأولى السبب والثاني الشرط وإن كانت المائة وضوم سببا  
ومائة للوجوب كأن ظهر في السبب لها الزوال والشرط العيني والمائة  
الحض والامتناع وضوم سببا وشرطا ومائة للمنع وسكانت فله في  
لها دخول وقتها وشرطها العقل وما فيها وقت المنع والإمتناع  
وضوم سببا وشرطا ومائة للمنع كالمسئة فالسبب لها في  
حسب انقضاء الشرط وعدم الضرورة والمائة وجود الضرورة وضوم  
سببا وشرطا ومائة للمنع ككسب الكهف في السبب له الدهر والشك  
عدم الضرورة والمائة وجود الضرورة وضوم سببا وشرطا ومائة  
للمنع كالتكليف في السبب له العقد والشرط كالحق العقد على المائة  
وتوقع التكليف في العدة مثلا والسبب في المنة هو الجمل قال الله تعالى  
من كان يظن أنه لن ينفعه الله في الدنيا والآخرة فليمدد بسبب إلى  
السماء أي يجعل وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود وخبره  
الهدم لذا تركز إلى التمسك بوجوب الظاهر مثلا وهو ينقسم إلى ثلاثة  
أقسام سبب عقلي وسبب شرعي وسبب عادي ومثالي السبب في  
الأجرام للأعراض والمعاني المعنوية لأن هذا تلازم ومثالي السبب في  
زوال التمسك بوجوب الظاهر ومثالي السبب العادي في الطعام المسموم  
والشرط في اللغة هو العلامة ومنها شرائط التسعة أي علاماتها

قال الله تعالى فلهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة وهم لا يشعرون  
أي علاماتها وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم  
يلزم منه وجوده ووجوده ولا يلزم إلا أنه يتم الملوك لوجوب الزكاة مثلا  
وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام شرط عقلي وشرط شرعي وشرط عادي  
مثلا الشرط العقلي للحياة للادراك ومثالي الشرط الشرعي الطهارة  
الصلاة وتمام الملوك لوجوب الزكاة ومثالي الشرط العادي النطق في  
الرجم والممانع في اللغة هو الجهد وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده العدم  
ولا يلزم من عدمه وجوده ولا يلزم إلا أنه يتم لوجوب الصلاة وهو ينقسم  
إلى ثلاثة أقسام مائة عقلي ومائة شرعي ومائة عادي مثلا الممانع العقلي  
الموت المعاني فمطلق نظره وأما الشرط فلا أيضا كونه الموت  
أذ قد يكون الخائف ميتا أو الوليد ونحو ذلك ومثالي الممانع العقلية  
بالنسبة لوجوب الصلاة ومثالي الممانع العادي الشهوة العكسية بالنسبة  
للتصوم فإنه قلت لم قدم السبب على الشرط والمائة قلت إنما قدم السبب  
لأنه يوجب شرطا عيني وجوده وعدمه كونه تخلية في ذلك  
شرعي إذا الصلاة إذا الحريم بها قبل الوقت ولو لم يخلط لغيره لختلف السبب  
فليس يوجب شرطا بخلاف الشرط فإنه الزكاة إذا تقدمت على الملوك سببا  
تحرى لأنه لا يوجب إلا بغير واحد والمصلحة اعتبارا والشرط في  
ومما يخلطه أشد فإنه قلت لم قدم الشرط على المائة وكان حقه أن تقدم  
المائة لأنه يوجب في الوجود والشرط يوجب في العدم والذي يوجب الشرط  
أولها بالتقدم قلت فلما كان الشرط شرطا في صحة العبادة والمائة  
مما أعنها قدم الشرط على المائة فإنه قلت أي نسبة بين خطبات  
التكليف وبين خطبات الوضوء ذلك نسبة العدم والحض في وجوبها  
في الزنى والسرقة في وجوبها سبب العقوبة وهي وضعية ومثالي في  
حرمية فتكليفه واليقاض في حرمية سببا لأباحة هو خطاب وضوم  
حيث هو مندوب ويصون تكليف والظهور في حرمية كونها شرطا وضعية  
ومثالي في وجوبه تكليفية وبغيره الرضوخ والتمسك بوجوبها وضعية  
وهي وضعية ولا تكليف فيها وكذلك أهلاك الرضوخ سبب ولا تكليف  
فيده وبغيره التكليف بدونه والوضع في الأبحاث والكفر في الأمانت  
في عصمة الدوم والكفر سبب في ما حشد وأما الحكم العادي فهو أيضا